



الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية

الدوحة، 14 - 16 نوفمبر 2011

تداعيات الأحداث على الأجندة السكانية في المنطقة العربية

تقرير الاجتماع

- عقدت إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية بالتعاون مع اللجنة الدائمة للسكان، دولة قطر وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مدينة الدوحة خلال الفترة من 14-16 نوفمبر 2011، باستضافة من قبل اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر.
- حضر الاجتماع ممثلو 15 دولة عربية هي: قطر، فلسطين، العراق، مصر، المغرب، تونس، الأردن، السودان، لبنان، جيبوتي، الكويت، عمان، السعودية، الإمارات، اليمن، بالإضافة إلى ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وخبراء ومجموعة من القادة الشباب العرب.
- يأتي الاجتماع السنوي الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان بعد سنتين من اعتماد إعلان الدوحة للسكان والتنمية 2009 وقبل 3 سنوات من ICPD +20. وتكمن أهمية هذا الاجتماع في كونه يأتي في فترة مصيرية في حياة الشعوب العربية، حيث تتكون مفاهيم مستحدثة ترسم واقعاً جديداً على كافة المستويات. إن المنظور الجديد في ضوء المستجدات يحتم علينا أخذ هذه التطورات في عين الاعتبار ودراستها وتحليلها لكي نتكون لدينا رؤية حول ما يمكن ان تؤول اليه الأمور في المستقبل القريب لأحوال هذه الشعوب.
- وهدف الاجتماع إلى تعزيز جهود الدول في قراءة الوضع الحالي والسابق، ووضع أولويات ورؤية مستقبلية ولبلورة آراء ومقترحات لتعزيز تمكين الشباب ومتابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة لـ ICPD+20 وما بعد، في ضوء المستجدات الحاصلة في العالم العربي.
- بدأت أعمال الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية بـ **جلسة افتتاحية** تضمنت كلمات لكل من:
 - سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر

- معالي وزير الإعمار والإسكان في الجمهورية العراقية، السيد محمد صاحب الدراجي
- سعادة السيد حافظ شقير، مدير المكتب العربي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
- سعادة السفير الدكتور خالد الوحيشي، مدير إدارة السياسات السكانية والهجرة في جامعة الدول العربية.

ثم قدم أهداف الاجتماع وبرنامج الدكتور حسن إبراهيم المهدي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر.

استهل **سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني**، رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر كلمته بالترحيب بالمشاركين والإعراب عن سعاداته لتلبية الدعوة للمشاركة في هذا اللقاء السنوي الهام والذي يأتي في مرحلة دقيقة وحساسة من التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة التي تشهدها منطقتنا العربية، والتي سيكون لها دون أدنى شك انعكاسات جمة على الأجندات السكانية للبلدان العربية. ثم ركز على مسألة إيلاء دولة قطر اهتماماً خاصاً للقضايا السكانية وجعلها في طليعة أولويات السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها مؤسساتها المختلفة. كما توجه بالشكر إلى المشاركين لاهتمامهم بتفعيل عملية متابعة توجيهات وتوصيات إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر العربي للسكان والتنمية الذي احتضنته الدوحة عام 2009 كوثيقة استراتيجية تعد بمثابة خارطة طريق رسمت منطلقات وأهداف العمل العربي المشترك في المجال السكاني وحددت أولوياته للفترة بين 2010-2014، وبينت المنهجيات والآليات المناسبة لتعزيز السياسات السكانية وطنياً وعربياً.

ولكون التوجهات التي رسمها الإعلان وأولوياته تتطابق تماماً مع أولويات الأهداف التنموية للألفية، يتعين على المشاركين جميعاً، وقبل فوات الأوان، بذل المزيد من الجهد والعمل من أجل تعزيز الوعي السكاني، وتأمين خدمات الصحة الإنجابية، وتفعيل سياسات تمكين المرأة، ومواجهة آفات الأمراض المنقولة، والحد من معدلات وفيات الأمهات، والاستفادة من النافذة الديموغرافية التي بدأت بالانفتاح شيئاً فشيئاً، والتي تتطلب إعطاء الأولوية للشباب لإحداث النقلة التنموية المطلوبة.

واختتم سعادة الشيخ حمد كلمته بالتنويه بجهود دولة قطر المستمرة في تقديم الدعم الممكن للبلدان العربية الشقيقة من أجل ضمان تنمية أوسع، مؤكداً أن دولة قطر تجدد اليوم مواقفها الداعمة هذه ومطالبتها الهيئات والمؤسسات التنموية العربية والإقليمية والدولية، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، للمساهمة بدورها في التخفيف من التداعيات التي يمكن أن تلحق بالأجندات السكانية للبلدان العربية التي تشهد منذ مطلع هذا العام تحولات عميقة ترتبط في العديد من الحالات بتطلعات شعوبها، ولاسيما الشباب منهم، إلى غد أفضل.

تلا ذلك كلمة معالي الوزير السيد/ محمد صاحب الدراجي، الجمهورية العراقية، التي ركز فيها على أن الخلل الموجود في السياسات السكانية المعتمدة في الدول العربية يعود إلى عدم تناسب معدلات النمو السكاني المرتفعة في هذه الدول مع النمو الاقتصادي والخدمات. ولمعالجة هذا الخلل لا بد لمخططي

وواضعي السياسة السكانية من مواكبة التطور الاقتصادي والخدماتي. وأضاف إن إعلان الدوحة عام 2009 يتضمن إيجابيات كبيرة حول عملية التحول الديمقراطي، لاسيما بين الشباب في الوطن العربي، إلا أننا نصطدم ببعض السلبيات التي رافقت عمليات التغيير من تطرف وفوضى مما يستوجب التفكير والتخطيط لوضع سياسات واضحة في ظل هذه التغيرات.

أما أبرز ما جاء في كلمة **سعادة السيد حافظ شقير**، مدير المكتب العربي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبعد نقله تمنيات الدكتور باباتوندي أوشوتيمين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعقد اجتماع ناجح يحقق الأهداف المرجوة منه، وشكره دولة قطر على الاستضافة، كان التركيز على أهمية اعتبار هذا الاجتماع بمثابة العلامة الفارقة على خارطة طريق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD، وذلك بعد مضي عشرين سنة على إطلاقه. هذا البرنامج الذي لم تتحقق أهدافه على النحو الذي كان متوقفاً عام 1994، إضافة إلى المستجدات التي حدثت على الساحة العالمية وعلى الساحة العربية واتساع رقعة النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتزايد الكبير في فئات السكان المهمشة وتزايد أعداد الشباب بشكل غير مسبوق، وكذلك المسنين وحقهم في توفير حياة كريمة لهم، إضافة إلى عدم تحقيق التقدم المطلوب في تحسين صحة الأمهات وتخفيض الوفيات وبروز أبعاد أخرى للتنمية تركز على الفجوة بين الرجل والمرأة، وتبني المقاربة الحقوقية للبرامج الانمائية والمساعدات الإنسانية. فضلاً عن أن النمو السكاني المتسارع وغياب توفر الموارد الكافية لتحقيق أهداف برنامج العمل السكاني قد زادت من التحديات التي تواجهها الدول وفاقمت تأثيرها الأزمات العالمية الثلاث الغذائية والمالية وتلك المتعلقة بالطاقة. وأضاف السيد شقير أن المنطقة العربية أمام واقع جديد يتمثل بوصول سكان العالم إلى 7 بلايين نسمة هذا العام، وبما تشهده من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية كنتيجة للربيع العربي، مما يحتم مراجعة الوضع القائم في ما يتعلق بتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. مشيراً إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بدأ بالإعداد للمرحلة المقبلة لما بعد 2014 بالتعاون مع كل الشركاء. لذلك فإن العاملين القادمين هما في غاية الأهمية من أجل زيادة أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديثها على ضوء التقدم الذي تم إحرازه وعلى ضوء المستجدات الدولية.

واختتم السيد شقير كلمته بالتمني بأن يتمخض عن هذا الاجتماع خارطة طريق ترسم توجهات العمل ومحطات العمل الرئيسية، وتوضح أدوار الشركاء من أجل الإعداد لمؤتمر إقليمي في المنطقة العربية، مع تركيزه على الدور الداعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان للبلدان العربية وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

رحب سعادة السفير/ خالد الوحيشي بالقيمين على إنجاح عقد هذا اللقاء في دولة قطر وبممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان والمشاركين ونقل تحيات معالي الأمين العام وتمنياته بنجاح هذا الاجتماع، وتحيات معالي السيدة سيما بحوث، الأمين العام المساعد، ثم ركز مدير إدارة السياسات السكانية والهجرة في

جامعة الدول العربية سعادة السفير خالد الوحيشي على الأهمية العالية والمركبة لهذا الاجتماع. بداية لكونه يعقد بينما تشهد المنطقة العربية أحداثاً واسعة الشعبوية في تركيبها الاجتماعية وعميقة في رسالتها وشعاراتها وفريدة من نوعها في تاريخنا الحديث عربياً وحتى دولياً. وفي كونه سوف يدرس تداعيات الأحداث هذه على الرؤية السكانية التي اعتمدها وعلى أولوياتنا خلال الفترة التالية والتي رسمناها في وثيقة إعلان الدوحة للسكان والتنمية. وميزة هذا اللقاء تكمن أيضاً في كونه سوف يعد للمؤتمر العربي للسكان والتنمية الذي سوف يعقد عام 2013 وهو يعتبر أهم محطة عربية خلال الخمس سنوات الجارية ويعد أيضاً للمساهمة العربية للمحفل الدولي ICPD+20.

وبعد أن نوه السفير الوحيشي بالحضور الكثيف للوفود العربية، أشار إلى ما يطرحه بلوغ عدد سكان العالم 7 مليارات نسمة من فرص وتحديات. ثم تحدث عن وضوح الرؤية والأولويات في مسار العمل العربي المشترك ومن أهمها:

- عقد مؤتمر استراتيجي كل 5 سنوات، مكن من إعداد وثيقة مرجعية استهدى بها العمل العربي المشترك وطنياً وعربياً،
- تعززت خلال هذا المسار المشاركة العربية في المحافل الدولية السكانية
- توسعت الشراكة وانضم إلى الاجتماع صندوق الأمم المتحدة للسكان كشريك رئيسي، كما شاركت معنا في العديد من المرات عدة مؤسسات دولية وعربية أخرى
- تعزز تبادل الخبرات والخبراء بين الدول العربية

وأوضح السفير الوحيشي أن العمل العربي المشترك أصبح أكثر القطاعات عقلنة من حيث وضوح الرؤية والأولويات، حيث تميز باعتماده على وثيقة رؤية استراتيجية تعد كل 5 سنوات وتبلور وتحدث سنوياً، ومنها إعلان عمان، إعلان القاهرة، إعلان بيروت، وآخرها إعلان الدوحة 2009 ، متوقفاً عند أهم التحديات السكانية التي أبرزها إعلان الدوحة، ومبيناً الاهتمام الخاص الذي أولته مؤتمرات القمة العربية المتتالية لقضايا الشباب ودعوتها إلى سياسات أكثر فعالية لتمكين الشباب ولتفعيل مشاركته بما فيها المشاركة السياسية.

ومن ناحية أخرى أشار المتحدث إلى أن ارتفاع الأمية والبطالة، ونواقص التعليم وضعف المشاركة، تقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف السكانية والتنمية، وأن الأمية التي تصيب نصف نساء الوطن العربي والبطالة التي تطل أكثر من ربع الشباب تهدر هذه الطاقات البشرية الأساسية وتمنع أي تقدم في تحقيق السياسات الصحية وفي مجالات الصحة الإنجابية والتنمية عامة. مؤكداً حقيقة أن غالبية شباب المنطقة يرغب في الهجرة متى توفرت الفرصة، وهي مؤشرات ذات دلالة قوية حول حجم المشكلات التي تواجههم.

واختتم السفير الوحيشي كلمته بطرح عدد من التساؤلات كانت موضعاً للحوار وهي:

- كيف ننقل ما نُقره عربياً من رؤى وتوجهات الى واقع التنفيذ وطنياً وعربياً؟

- كيف نستفيد سكانياً من نداء مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية الداعي إلى مراجعة الخطط والبرامج في ضوء الأحداث الدائرة بما يستجيب لتطلعات الشعوب (سبتمبر 2011)؟
- وباعتبارنا المسؤولين عن قطاع السكان كيف نقرأ الأحداث الدائرة، وما العلاقة مع التحديات السكانية ومنها التحول الديمغرافي السريع وظهور "التضخم في حجم الشباب وانفتاح النافذة الديمغرافية"؟
- كيف نبور مقترحات في مجالات السكان والتنمية تساهم في وضع سياسات وقائية تجنب البلدان العربية مآسى الأحداث الدامية التي شهدتها أو تشهدها بعض البلدان مثل ليبيا وسوريا واليمن؟ كما توجه بالشكر إلى المشاركين على استجابتهم وإلى دولة قطر الشقيقة واللجنة الدائمة للسكان وعلى رأسها سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني على الرعاية وكرم الضيافة وحسن الاستقبال، وإلى الدكتور حسن إبراهيم المهندي على جهوده القيمة وفريق عمله وحرصه الشديد على الإعداد الجيد لهذا اللقاء. والشكر الخاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان الشريك الرئيسي وفريق الدرب للعمل السكاني العربي والوطني الذي لم يتوقف دعمه طوال عقود من الزمن فنياً ومادياً. (الكلمات الافتتاحية مرفقة)

أهداف الاجتماع:

- قدم أهداف الاجتماع وبرنامج الدكتور حسن إبراهيم المهندي والتي تمحورت حول ما يلي :
- بغرض تعزيز جهود الدول في قراءة الوضع الحالي والسابق ووضع أولويات ورؤى مستقبلية، فقد تم توظيف هذا الاجتماع لبلورة آراء ومقترحات تهدف لتعزيز جهود تمكين الشباب ومتابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة وما بعد في ضوء المستجدات الحاصلة في العالم العربي

ثم أكد على أولويات خطة عمل الدوحة وأبرزها:

- قضايا الصحة الإنجابية وتمكين المرأة
- تمكين الشباب وتفعيل مشاركته
- الهجرة الدولية: تعزيز الهجرة النظامية وتعظيم فوائدها
- الشراكة لتعزيز سياسات السكان والتنمية
- توفير المعرفة
- تفعيل الإعلام السكاني

في ضوء ما تقدم، سوف يتضمن برنامج عمل هذا الاجتماع المواضيع الأكثر حساسية والأكثر ضرورة للبحث والتحليل بحسب المرحلة الراهنة، وبحسب التقدم في تنفيذ توصيات إعلان الدوحة، وبما يمكن أن يضع الأسس للتحضيرات لما بعد ICPD+20، ووضع أولويات تتسجم مع أوضاع البلدان العربية والدور الذي يمكن أن تلعبه حكوماتها في تحسين الأوضاع السكانية.

من أهم مواضيع الاجتماع:

- عرض ومناقشة نتائج تقرير الشباب العربي
- متابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة
- عرض تقرير أولي حول متابعة تنفيذ إعلان الدوحة حول السكان والتنمية 2009
- تداعيات مستجدات الأحداث في الساحة العربية على الأجندة السكانية

وقائع الجلسات

توزعت أعمال الاجتماع بعد الجلسة الافتتاحية على سبع جلسات خلال الأيام الثلاثة للاجتماع. وخصصت **الجلسة الأولى** لعرض ومناقشة آخر نتائج تقرير الشباب العربي في صيغته الأولية من قبل الدكتورة غادة برسوم، حيث عرضت للخطوات المنوي القيام بها عند إعداد التقرير، والتي تضمنت شرحاً للتحديات المتمثلة بما يجري حالياً على الساحة العربية وما تشهده من أوضاع صعبة، إضافة إلى الصعوبة المتمثلة في اختلاف البيانات بين بلد عربي وآخر والتفاوت بين الشباب في العالم العربي لاسيما في الدخل. إلا أننا، وبالرغم من هذه الصعوبات، لا بد وأن ننظر بشئ من التفاؤل إلى العوامل الأخرى المساعدة والميسرة لعملية إعداد هذا التقرير الكامنة في ما يلي:

- الاستفادة من التقارير المتوفرة حول الشباب العربي، وأن اختلفت في المنهجية وفي البيانات التي وفرتها، إلا أنها شكلت قاعدة يمكن الركون إليها عند البدء بإعداد هذا التقرير
- فرضت قضية الشباب نفسها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من اهتمامات الدول
- التوصل الى الاقتناع بضرورة الاستماع الى الشباب

وقد تطرقت الدكتورة غادة برسوم إلى خمس نقاط سيتمحور حولها التقرير، وهي:

- الصحة والتعليم
- الانتقال الى سوق العمل
- بناء الأسر
- المشاركة في الحياة المدنية (العامة)

- تفاعل الشباب مع محيطهم بشتى أبعاده.

وقد تركزت المداخلات في هذه الجلسة على ضرورة التدخل الحكومي العاجل لجعل قضية الشباب قضية ذات أولوية في سياساتها وخططها. وأن مشاركة الشباب هي نفسها شرط لضمان فعالية هذه السياسات إن وجدت. وقد دار التساؤل حول كيفية ردم الهوة بين القرارات والخطط وبين التنفيذ، وهل يمكن أن تكون الحالة الاقتصادية المنحني الأساسي في التغيير؟ ومن المقترحات في هذا المجال: إنشاء شبكة عربية مستقلة وتشجيع مشاركة الشباب في المنظمات الشبابية.

ثم كانت مداخلات لثلاثة من الشباب انطلقت من تجربة كل منهم وخبرته في معالجة قضايا الشباب، حيث ركز السيد ربيع الوفودي، رئيس إتحاد الشباب الأورومغاربي- المغرب ومنسق حركة إتحاد الشباب المغاربي بالمغرب، في كلمته على أهداف المشاركة بالاجتماع، وهي:

- تأكيد ضرورة احترام رؤية الشباب لمخاضات المجتمعات العربية وقضايا الشباب على كافة المستويات المؤسسة للسياق العام للتطور المجتمعي لبلداننا العربية
- تحديات الحركات والمنظمات الشبابية في المنطقة العربية
- التواصل فيما بينها ومع المسؤولين من صناع القرار
- لا تزال المشاركة في صناعة القرار ووضع السياسات وتنفيذها والإشراف عليها وتقييمها محدودة إن لم يكن غائبة
- يرى الشباب أن قضايا تمكينهم من القرار لا تقل أهمية عن اندماجهم الاقتصادي وتوفر فرص العمل الكريم.

كما عرض لتوصيات اجتماع ممثلي الشباب بين 25 و 27 سبتمبر 2011 في القاهرة: "نحو حقبة جديدة من تمكين الشباب العربي"، مؤكداً على أهمية اعتماد مقاربة حقوقية للسياسات العمومية وفي احترام تام للقيم الإنسانية المشتركة من ديمقراطية حقة وفعالة، ومساواة تامة أمام القوانين والواجبات، وتكافؤ الفرص من أجل ارتقاء مجتمعي حقيقي.

ثم كانت مداخلة للسيد هيثم كامل من مصر ركز فيها على أهمية التعاون والتبادل العربي الأوروبي لتدعيم سياسات تمكين الشباب وتدعيم مشاركتهم، وعرض للإطار العام للعمل الشبابي في المنطقة العربية والأوروبية والمبادرات الإقليمية والشبابية، والذي تتشارك في تنفيذه جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتغطي أولوياته 47 دولة عضو.

أما ممثلة مؤسسة أديان من لبنان الأئمة نايلة حجار فقد أشارت في كلمتها إلى أن أحداث الفترة الأخيرة التي مررنا بها في العالم العربي سلطت الضوء على عنصر الشباب كقوة ايجابية للتحويل الاجتماعي. فهذه الفئة من السكان بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية هي أكبر فئة ديموغرافية في

المنطقة العربية. وبهذا ندرك أن مشكلة البطالة التي يعاني منها العالم العربي لها أثر كبير على الفئة الشبابية، كما توازيها مشكلات أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها.

فعلى الصعيد الاقتصادي، على المؤسسات الحكومية والمنظمات الداعمة إعداد برامج تنمية شاملة ومستدامة لمختلف القطاعات تركز بشكل خاص على ضواحي المدن والأرياف مع تأمين التدريبات اللازمة. فهذا يساعد في خلق فرص عمل للشباب العربي. أما على الصعيد السياسي، فانتماضة الشباب في الربيع العربي نادت بالديمقراطية والتغيير. والديمقراطية في السياسة تعني المشاركة العادلة المتساوية كما تعني الحوار ضمن التعددية. وأكدت على دور الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ومسؤولياتها في إعداد هذه البرامج التي تحمل طابعاً أكاديمياً وعملياً حسب الواقع. فالتعاون بين الجامعات والمجتمع المدني ركن مهم لبناء المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب، وكذلك تنمية ثقافة الشباب في القضايا المحلية والدولية ومعرفتهم بالتنوع والتعددية، واستعمال الوسائل التكنولوجية، والشراكة المحلية والدولية.

أن المواطنة الحقيقية تكمن في تحقيق العدالة الاجتماعية التي يصبو الربيع العربي إلى ترسيخها. والعدالة تعني تعميم الحقوق التي نصت عليها شرعة حقوق الانسان لكل الناس وبالتساوي: أي الحق في التعليم والعمل والطبابة والمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دونما ضغط أو إكراه.

أما الناشط الشاب سيف الله من تونس فقد تكلم على دور الشبكات الاجتماعية في دعم المشاركة الشبابية، مشيراً إلى أن المشاركة الشبابية العربية في الشأن العام عرفت كغيرها في أغلب دول العالم ضعفاً نسبياً. وفي المقابل كان توجه الشباب التونسي إلى الشبكات الاجتماعية ملحوظاً، حيث سجل حضوره على شبكة التواصل الاجتماعي "فيس بوك" عام 2010 بعدد ناهز 1.6 مليون شاب من أصل 3 مليون شاب.

ولعل قيام الثورات العربية ودور الشبكات الاجتماعية في تحريك الشباب العازف عن الإنخراط في الشأن العام أحوالنا للخوض في مسألة الدور الذي لعبته ويمكن أن تلعبه مستقبلياً الشبكات الاجتماعية. فقد شهدت البلدان التي انطلقت فيها الحركات الأهلية صعوداً سريعاً خلال وبعد اندلاع تلك الحركات، باستثناء ليبيا التي شهدت انخفاضاً شديداً في عدد مستخدمي فيس بوك وهو ما قد يكون نتيجة لرحيل عدد كبير من المقيمين من غير الليبيين هناك خلال الشهور الأولى من الثورة.

وبالعودة مجدداً لتقرير الإعلام الاجتماعي العربي الذي تطرق بالدرس إلى مساهمة فيس بوك وتويتر في الحراك المدني الذي عرفته الساحة العربية نتبين أنه في سوريا واليمن مثلاً الفيس بوك لم يكن محورياً بالنسبة للكثير من المحتجين، وأن نسق انتشار مستخدمي فيس بوك في أغلب المناطق والدول يفوق نسق الانتشار في المنطقة العربية. وخلص المتحدث إلى أنه لا يمكن للشبكات الاجتماعية أن تحقق مشاركة شبابية فاعلة في الشأن العام لمجرد أنها تستقطب عدداً كبيراً من الشباب لكنها يمكن أن توفر أحد الظروف الميسرة للتواصل والتبادل السريع للمعلومة.

الجلسة الثانية تناولت مسألة متابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة (ICPD +) ترأس هذه الجلسة الدكتور أحمد علي بورجي من الجمهورية اليمنية، وعرضت فيها مداخلات لكل من السيد حافظ شقير، مدير المكتب العربي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيد Kwabana Osei والدكتور عبدالله الزعبي من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تناول **السيد حافظ شقير** في مداخلته الأوضاع الراهنة في الدول العربية وعلاقتها بمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، واشكاليات متابعة تنفيذ توصيات هذا المؤتمر ولما لذلك من علاقة بالأزمة التي تعيشها الدول العربية حالياً وبمسألة الإقصاء الاجتماعي للشباب والفئات الأخرى المهمشة، إضافة إلى فشل الأنماط المعتمدة لغاية الآن والتي لم تعد قادرة على تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية في الدول العربية. وفي ضوء عدم تجانس الدول العربية في مرحلة التحول الديموغرافي، فقد قسم الدول العربية إلى أربع مجموعات، لكل مجموعة منها خصوصياتها :

الفئة الأولى من هذه الدول هي التي بدأت بالدخول البطيء في مرحلة التحول الديموغرافي وهي الأقل نمواً (مثل السودان، جيبوتي، اليمن ...) والتي تتميز بضعف في الإطار المؤسسي.

الفئة الثانية: مثل المغرب، تونس، الجزائر، لبنان... هي تلك التي قطعت أشواطاً متقدمة في عملية التحول الديموغرافي، مثل التوصل إلى مستوى خصوبة منخفض واستقرار هذا الانخفاض لفترة قد تطول، وأنها قد وصلت إلى مرحلة الإحلال، وتشهد تغييراً في هرمها السكاني، إضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية أخرى.

الفئة الثالثة: هي في الوسط منها بلدان لم ينخفض فيها مستوى الخصوبة بالشكل المطلوب كدول الخليج، وأخرى يلاحظ فيها الاستقرار في معدلات الخصوبة لفترة طويلة إضافة إلى الاستقرار في مستويات بعض الخصائص الديموغرافية الأخرى مثل التعليم وخصائص الزواج

لذلك، وكوننا بصدد رؤية جديدة للسكان للعام 2014 وعند وضع سياسة للشباب يجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التالية :

البعد الأول: الارتكاز على مبدأ الحقوق الانسانية وقضية المساواة في كل أبعادها

البعد الثاني : الارتكاز على مبدأ المشاركة

البعد الثالث: مبدأ الاستثمار في الشباب

وفي الختام تمنى السيد شقير أن نصل إلى اقتصاد موحد وإلى عملية تكاملية موحدة من شأنها أن ترفع من مستوى اقتصاديات الدول العربية.

وقد أشار **السيد Kwabana Osei**، سكرتير البرنامج الدولي للتنمية في مداخلته، إلى تعقيدات العملية السكانية في المنطقة العربية، وإلى ضرورة تحديد ما هي أفضل السياسات. وانطلاقاً من ذلك، تراقب

الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة تنفيذ برنامج العمل السكاني التي اتخذت قراراً يقضي بضرورة الاستمرار بهذا البرنامج إلى ما بعد عام 2014، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما يجري حالياً على الساحة العربية، كون الأهداف التي كان مخططاً لها من خلال الـ ICPD لم تتحقق في معظمها.

كما ركز السيد Kwabana على ضرورة مراجعة ما تم تحقيقه من أهداف الـ ICPD حتى الآن، وإلى إعداد تقرير معمق يشمل مختلف القضايا التي يتضمنها برنامج العمل السكاني الذي يجب أن يبنى على أفضل البيانات المتوفرة في الدول العربية. هذا التقرير الذي سيعرض على المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة قبل اقراره من الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث سيصبح ملزماً للدول العربية. مشيراً إلى وجوب تعزيز آلية المتابعة مما يتطلب إجراء مسح عالمي مكون من عدة أجزاء يكون الجزء الأساسي فيه مشتركاً بين كل الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن التحضيرات قد بدأت لعقد اجتماع عالمي للشباب عام 2013 يقوده الشباب أنفسهم وتطرح فيه القضايا الهامة للشباب. وأعرب المتحدث عن استعداد صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم جميع الأنشطة التي ستندف خلال السنوات القادمة وحتى عقد المؤتمر الإقليمي عام 2014.

وقد طرح الدكتور عبد الله الزعبي في مداخلته مسألة تحديد الأولويات والقضايا التي يجب معالجتها وتحديد الشركاء في العمل وضرورة إشراك اللجنة الاقتصادية لدول أفريقيا مع الجهات الأخرى (جامعة الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الإسكوا، منظمات مجتمع مدني ..) في التحضير للمؤتمر الإقليمي عام 2013.

وقد تم الاتفاق على المواضيع التي ستطرح للنقاش، ومنها:

- مسألة التعمير كأولوية للمنطقة
- قضية الشباب
- مسألة الهجرة الدولية
- التدهور البيئي والتغير المناخي

وقد دار النقاش في هذه الجلسة حول ما يلي:

- موضوع المراجعة الإقليمية لبرنامج العمل السكاني
- رغبة اللجنة الاقتصادية لدول إفريقيا بالمشاركة والتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مسألة تنظيمية تتناول تحديد الجهات المسؤولة عن تقديم المعلومات
- ما هو القاسم المشترك بين مجموعات الدول العربية التي قسمها السيد حافظ شقير في مداخلته إلى ثلاث؟

- ما هو دور المجتمع المدني؟

أما الإجابات عن هذه التساؤلات فقد تلخصت بما يلي:

- عملية التحضير للمؤتمر يجب أن تكون مبنية على أساس الشراكة
- عناصر التغيير لا تقتصر فقط على الحكومات
- التحالفات من شأنها أن تدعم برنامج العمل السكاني
- التأكيد على التزام الدول العربية بتوفير بيانات دقيقة وفقاً للاستثمار المطلوبة
- التأكيد على دور الجامعة العربية ودور اللجان الإقليمية
- بذل الجهود لمساعدة الدول لملء الاستثمار بموضوعية ودقة
- الاستعانة ببعض الخبراء، حيث لا تتوفر الامكانيات اللازمة للإجابة على أسئلة الاستثمار
- لا بد من أن تكون النتائج قابلة للمقارنة
- مشاركة كل الأطراف المعنية في ملء الاستثمار
- الاعتماد على مصادر أخرى غير رسمية للحصول على المعلومات المطلوبة (مسألة قابلة للنقاش) مع الإشارة الى أن نقاشاً حصل حول هذا الموضوع واصرار بعض المشاركين على ضرورة ملء الاستثمار من قبل الدول فقط .
- التأكيد على أهمية دور المجالس واللجان الوطنية للسكان في توفير المعلومات
- التأكيد على أهمية دور الجامعة العربية كمظلة لهذا العمل.
- اعتماد آلية واضحة ودقيقة تساعد على التقييم لاحقاً.

وفي الجلسة الثالثة التي رأستها الدكتورة مريانا خياط من لبنان، قدم الدكتور طارق الكبسي تقريراً أولياً حول متابعة تنفيذ إعلان الدوحة حول السكان والتنمية على الصعيد العربي، حيث جرت مناقشة مستفيضة للصعوبات والتحديات التي تواجه ذلك التنفيذ في بعض الدول العربية.

أما الجلسة الرابعة التي رأستها الدكتورة ست النفر محجوب بادي من السودان، فتناولت الأبعاد السكانية للأحداث الجارية في المنطقة العربية (عرضها الدكتور حافظ شقير)، وتداعيات الأحداث المذكورة على الأجندة السكانية (عرضها الدكتور حسني عبيدي). ثم قدم الدكتور نظام الشافعي ورقة حول الأوضاع السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبيناً الخصائص التي تميز هذه الأوضاع عنها في الدول العربية الأخرى، ولاسيما ما يتعلق باختلالات التركيبة السكانية لتلك الدول.

وفي الجلسة الخامسة التي رأسها الدكتور خليفة البرواني من سلطنة عمان، قدم الدكتور أحمد عبد المنعم ورقة حول أولويات البيانات السكانية وكيفية توفيرها على الوجه المطلوب، كما قدم السفير خالد الوحيشي عرضاً حول تداعيات الأحداث الجارية في بعض البلدان العربية على الهجرة واللجوء.

(ستعمم الأوراق المذكورة على السادة المشاركين لاحقاً)

وفي الجلسة السادسة التي رأسها الدكتور أحمد بن حبيب من السعودية قدم ممثلو كل من قطر، اليمن، الأردن، لبنان، السودان، السعودية، العراق، عروضاً حول نشاطات المجالس واللجان الوطنية للسكان لعام 2010، وركزت العروض حول السياسات السكانية والدراسات المتخصصة.

ثم عقدت الجلسة الختامية، حيث تلى الدكتور حسن المهدي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، توصيات الاجتماع والتي تضمنت (مرفقة):

أوصى الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان بإنشاء صندوق عربي لدعم السياسات السكانية والمساهمة في تمويل المشروعات التي تقرها اجتماعات هذه المجالس واللجان، كما دعا الاجتماع، جامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر دولي حول الشباب وقضايا السكان والتنمية بما يساهم في التعريف بقضايا الشباب العربي والاطلاع على التجارب العربية والدولية في مجالات تمكينهم.. مرحبين بالمقترح المبدئي من سلطنة عمان لاستضافة المؤتمر. كما حثت التوصيات على أهمية إعطاء قطاع الشباب الأولوية ضمن السياسات والبرامج السكانية باعتباره شريكاً فاعلاً في سياسات السكان والتنمية، وشددت على ضرورة تعزيز التواصل بين المجالس واللجان الوطنية للسكان وقطاعات الشباب وتدعيم منظماتهم وشبكاتهم الاجتماعية وتوسيع مشاركاتهم في السياسات السكانية صياغة تنفيذاً ومتابعة. وتضمنت التوصيات التأكيد على تدعيم الجهود البحثية والدراسية المعنية بقطاع الشباب بما يوفر بيانات دقيقة وموثوقة ومتجددة تسمح بإعداد سياسات سكانية فعالة تستجيب لحاجات الشباب.. كما طالبوا الجامعة العربية بإنشاء مركز عربي للبحوث والدراسات السكانية حول الشباب لتوفير معلومات إحصائية حول هذه الفئة، وذلك بالتعاون مع المنظمات والجهات الدولية المعنية.

وأوصى الاجتماع بتشكيل لجنة دائمة مصغرة تضم خمسة أعضاء من ممثلي المجالس واللجان الوطنية للسكان تجتمع دورياً لتقديم الدعم لإدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية في مجال متابعة تنفيذ توصيات المجالس واللجان السكانية السنوية. ودعت التوصيات إلى تعزيز التعاون والشراكة بين اللجان والمجالس الوطنية للسكان والجهات الدولية المعنية للإعداد والتحضير للمؤتمر العربي للسكان المقرر عقده عام 2013، وكذلك للمؤتمر الدولي للسكان المزمع عقده عام 2014. مؤكدة أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني الشبابية المعنية بالسكان في أعمال وفعاليات المؤتمر العربي المذكور.

وفي مجال الهجرة الدولية أكد الاجتماع على ضرورة تكثيف الاهتمام بقضايا الهجرة الدولية باعتباره أحد أبرز التحديات السكانية في الوطن العربي كون الهجرة في تزايد مستمر، وطالبوا الدول العربية بتيسير تنقل السكان بين الدول، ولاسيما الكفاءات المتخصصة والشبابية بما يلبي احتياجات هذه الدول ويحد من البطالة في الدول المرسله للعمالة ويعظم الفائدة من الكفاءات العربية.

وقدم المشاركون شكرهم للجنة الدائمة للسكان في دولة قطر على استضافتها للاجتماع الثالث عشر للجان السكانية والإشادة بجهودها في الإعداد الجيد وكرم الضيافة.

كما رحب المشاركون بعقد الاجتماع الرابع عشر للمجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية في الجمهورية اللبنانية.

وثمن المشاركون جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه المتواصل للعمل السكاني وطنياً وعربياً وحرصه على التعاون المتواصل والمشاركة الفنية القيمة في اجتماعات المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية.

وتضمنت الجلسة الختامية كلمات المنظمين للاجتماع، حيث أكد **الدكتور حسن المهدي**، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، أن تنفيذ توصيات هذا الاجتماع يصبح أكثر إلحاحاً في الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة، مشيراً إلى أن الاجتماع عقد في فترة مصيرية من حياة الشعوب العربية. ونبه إلى ضرورة قراءة مستجدات الوضع في المنطقة ودراستها وتحليلها بغية الارتقاء بالجهود لتكون عند مستوى الأحداث التي تمر بها الأمة.

كما أكد **السفير خالد الوحيشي**، مدير إدارة السياسات السكانية والهجرة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، نجاح الاجتماع موضوعياً وتنظيمياً، مشيداً بمستوى الحضور والتفاعل الذي أبدته الوفود مع القضايا المطروحة على جدول الأعمال. وحث الوحيشي الحضور إلى إيلاء الشباب العربي أهمية خاصة عند وضع الخطط والبرامج التنموية باعتبارهم القطاع الأكثر فاعلية وحضوراً في الوقت الراهن.

كما ثمن **الدكتور/ عبد الله الزعبي**، ممثلاً عن صندوق الأمم المتحدة للسكان الشراكة مع الجامعة العربية والمجالس واللجان الوطنية للسكان مؤكداً دعم الصندوق للسياسات السكانية وطنياً وعربياً.